جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

الدراسات الاولية الصباحية والمسائية

المرحلة الثانية /

المادة مناهج المحدثين

عنوان المحاضرة / **تقدم البخاري على مسلم في الرواة الذين انفردا بهم وتُكلم فيهم**

مدرس المادة : أ.م.د. عمر ضامن عباس

2024-2025

***** بيان الفرق بين الشيخين البخاري ومسلم في هؤلاء الرواة**

ذهـــب عامة العلماء إلى أن صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم وذلك لما امتاز به كتابه من أمور: [1]

١- إن الـــبخاري- رحمه الله - أشد انتقاء وتحريا للرجال ويتشدد في ذلك، قال -رحمـــه الله-:"تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر"[2].

ويتضح ذلك من خلال:

أ- معـــرفة أن الذين انفرد البخاري بإخراج أحاديثهم ٤٣٥ راويا، المتكلم فيهم مـــنهم ثمانون، بينما الذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم ٦٢٠ راويا، المتكلم فيهم ١٦٠ راويا.

ب- الـــذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه، والعالم يكون أدرى بشيوخه من غيره حيث جالسهم وعرف أحوالهم.

ج- كما أن البخاري لا يحتج بالرجال إلا من كان في الطبقة الأولى وهي التي تتصف بغاية الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ، يخرج لهذه الطبقة في الأصـــول ويخرج لمن يليها في الحفظ والإتقان وطول الملازمة استشهاداً ومتابعة وتعليقا

بيـــنما مســـلم رحمـــه الله يخـــرج عن هاتين الطبقتين في الأصول كما سيأتي توضيحه عند بيان شروط هؤلاء الأئمة.

٥. إن الـذين انفـرد بهـم الـبخاري ممـن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عـباس – رضي الله عنهما – ؛ بخلاف مسلم فإنه يخرّج تلك النسخ التي رواها عمن تُكلـم فـيه مثل نسخة أبي الزبير عن جابر ؛ ونسخة سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ؛ ونسـخة حمـاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ؛ ونسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ونحوهم(٢)

لكـن بقـي أن يقال إن ما أخرجه مسلم من هذه النسخ صح عنده، وكثير منها مثل "نسخة العلاء عن أبيه" لم يخرج منها إلا ما توبع فيه.

٦. أكثـر الذين تُكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري إذا كانوا من المتقدمين فإنه يخـرج لهـم غالباً في المتابعات والتعليقات، بخلاف مسلم فإنه يخرج لهم الكثير في الاصول والاحتجاج

س/ قارن بين منهج الشيخين في الرواة الذين انفردا بهم وتُكلم فيهم ؟

*** شرط البخاري ومسلم لقبول عنعنة الثقة

٢- اشـترط الـبخاري حتـى يكون الحديث متصلاً في حالة العنعنة أن يكون الـراوي قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه ولو مرة واحدة بينما يكتفي مسلم بالمعاصرة مع إمكـان اللقـاء، وهـذا المـذهب وإن كان كافياً في الحكم باتصال السند إلا أن شرط البخاري أدق وأحوط في الجملة

س/ اذكر شرط البخاري ومسلم في قبول عنعنة الثقة ؟

*** رأي ابن حجر في سبب شرط البخاري لقبول عنعنة الثقة

ولهذا قال ابن حجر: والحامل للبخاري على اشتراط ذلك – يعني ثبوت اللقاء – تجويـز أهل ذلك العصر للإرسال، فلو لم يكن مدلسا وحدث عن بعض من عاصره لم يـدل ذلـك على أنه سمع منه، لأنه وإن كان غير مدلس فقد يحتمل أن يكون المرسِل أرسل عنه لشيوع الإرسال بينهم، فاشترط أن يثبت أنه لقيه وسمع منه ليحمل ما يرويه عنه بالعنعنة على السماع، لأنه لو لم يحمل على السماع لكان مدلسا والفرض السلامة من التدليس فتبين رجحان مذهبه.(١)

*** مذهب الامام البخاري في الرواية بالمعنى وتقطيع الحديث

ب. إن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران:

أحدهما: أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال: "ربّ حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر وربّ حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان"

فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في اللفظ ويتحرى في السياق

الأمر الآخر: أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب.

ومسلم لم يعتمد ذلك بل يسوق أحاديث الباب كلها سرداً عاطفا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملاً على عدة أحكام فإنه يذكره في أمس المواضع وأكثرها دخلا فيه، ويسوق المتون تامة محررة، فلهذا ترى كثيراً ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد (من المغاربة) إنما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون أ هـ

س/ ما السبب الذي حمل البخاري على الرواية بالمعنى وتقطيع الحديث ؟